كلية : الآداب

القسم او الفرع : قسم التاريخ

المرحلة: الثالثـــــــــــــــة

أستاذ المادة : أ.د محمد يحيى أحمد عباس الجوعاني

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ أوربا الحديـــــــث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modern European history

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربيـــــة: التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1815 - 1848

اسم المحاضرة الثانيـــــــــة عشر باللغة الإنكليزية : Political and economic developments in Britain 1815-1848

التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1815 – 1848

قاومت بريطانيا نابليون اكثر من أية دولـة أوربية أخرى ، وأدت أساطيلها وصناعاتها ومساعداتها المالية للحلفاء الدور الكبير في القضاء عليه ، وخلال انعقـاد مؤتمر فيينا حضر كاساريه وزير خارجية بريطانيا ممثلا عن بلاده ، ولقد بريطانيا في المؤتمر عدد من الجزر والمناطـق الاستراتيجية المهمة سيطرت فيها على المنافق الحيويـة البحـار والمحيطـات

كان كاسلريه معارضا لسياسة التدخل في الشؤون الداخليـة للدول الأخرى ، وكذلك رفض المشاركة في قمع ثورات نابولـي واسبانيا ، وأيـد سلفـه جورج كنج مبدأ القومية ومذهـب الأحـرار وشجـع الثورة في المستعمـرات الاسبانيـة وتعـاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تطـوير وتطبيق مبدا مونرو . وتدخلت بريطانيا في مساعدة الثوار اليونانييـن للحصول على استقلالهم من الدولة العثمانيـة وأرسلت قطعا من أسطولها الى اليونـان، وشاركت مع فرنسـا في منع السفن العثمانيـة - المصرية من قمع الثورة اليونانية ، فأسهمت في اعتراف العثمانيين في عام 1830 باستقلال اليونـان

أما سياسة بريطانيا الداخلية فتمثلت في الجانـب الاقتصادي بعدم التدخل في الشؤون الاقتصاديـة إلا للمحافظة على النظام ، وجمـع ما يمكن من الضرائب وعـرفت هذه السياسة بـ " دعه يعمل "

ساعدت هذه السياسية على قيام الثورة الصناعية في بريطانيا بين (1760 – 1830) وتحويل وسائـل الإنتاج فيها من يدوية الى ميكانيكية ، وعلى بناء المصانـع الحديثة والواسعة، وأدى الى تطور البلد اقتصاديا فساعد هذا التطور على تقوية الطبقـة الوسطى وظهور الرأسمالية الصناعية والأزمات الاقتصادية ، وازداد عدد العمال وساءت أحوالهـم الصحية والاجتماعية لعدم وجود تشريعات حكومية لحمايتهم وتحديد الأجور وساعات العمـل فضلا عن افتقارهم الى السكن الملائـم

وفي مجال النظام البرلماني فقد نشأت حركة تدعو الى ضرورة إصـلاح قانون الانتخـاب ونظـام البرلمان ولكنها تأجلت بسبب قيام الثورة الفرنسيـة وحـروب نابليـون

وعندما انتهـت تلك الحروب كانت الثورة الصناعيـة في بريطانيـا قد تكاملـت تقريبـا وتقوت الطبقة الوسطى ، وظهـرت فئة العمال ، فاخـذوا يدعون الى الإصـلاح في النظام البرلماني وتشجعت المعارضـة في بريطانيا للمطالبة بالإصـلاح وفي عام 1832 اضطر البرلمـان على الموافقة على لائحة جديدة لإصلاح قانون الانتخـاب البريطاني أهم ما فيه تكوين 143 منطقة انتخابيـة

جديدة على ان يكون لكل واحدة منها تائب واحد في مجلـــس العمـــــوم البريطاني ، وخصـــص من هذا العدد خمســـــــة مقاعد الإيرلندا وثمانية مقاعد الاسكتلندا وان يكـــــون الانتخاب في يومين بدلا من خمسة عشر يوماً

وتكمن أهمية لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1832 في إنها أعادت توزيــع المقاعد النيابية على المناطق بصورة عادلة ، كما وسعت اللائحة حـــق التصويت انا فزادت نسبـــة الناخبين من 3% الى 5% من مجموع سكان بريطانيا، وادت اللائحـــــة الى تحويل السلطة من مجلس اللوردات الى مجلس العمــوم واصبح الأول شبه ملحق بالثاني لان مجلـــس العموم أصبح انتخابيا وأكثر تمثيلا للشعب البريطاني..

لقد استفادت الطبقة الوسطى من لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1832 في تمثيل نفسها في البرلمـــــان ولكن اللائحة لم تمنح العمال والطبقة الوسطـى الصغيرة حق التصويت لقلة دخلهم ولعدم دفعهم الضرائب لذا ساد التذمر وعملوا على تغييـــر نظـــــــام الانتخابات البرلمـان واستقرت مطالبهـــم في عام 1838على ما يأتي

1- إجراء الانتخابات السنوية لاختيار اعضاء مجلس العموم البريطاني.

2- ما منح حق التصويت العام لجميع الذكور البالغين

3- جعل الانتخاب العام سريا

4- تقسيم بريطانيا الى مناطق انتخابية متساوية . وانتخاب نائب واحد لكل منطقة انتخابية

5- إلغاء الشرط المالي المتعلق بمن يرغب ترشيح نفسه لعضوية مجلس العموم .

6- دفع رواتب لأعضاء البرلمان لكي يتمكن اصحـــــاب الدخل الواطـــئ من الاستمرار في الخدمـــــة في مجلـــــس العمـــــوم

اجتمع العرائضيون في العام 1839 في لندن ورفعوا عريضة الى مجلـــــــس العموم طلبوا فيها تحقيق مطالبهم. ولكن المجلس رفض ذلك وفـي عام 1842 رفعوا عريضـــة أخرى للملل اختوت على أكثر من ثلاثة ملايين توقيع في الوقت الذي كان فيه سكان بريطانيا بسبعـــــة عشر مليون نسمة. ورفض المجلس العريضة بأغلبية بحجة أن منح التصويت العام وتحقيــق الديمقراطية السياسية يهدد حقوق التملك والنظام الاقتصادي القائـــم وفـي شبـــــاط 1848 قامـــت الثـــورة في بـــاريس

وانهار حكم لويس فيليـــــب ، لذا حاول العرائضيـــون انتهـــاز الفرصة وعقد اجتمـــــاع وتقديـــــم عريضة ثالثـــــة ، الا انهم منعـــــوا بالقـــــوة.

فشلت الحركة العرائضية في تحقيق مطالبها بسبب معارضة الحكـــومة والطبقات الحاكمة لها، وانتشار التفرقة وعدم الثقة بين مؤيديها ، ولم تؤد الى نتيجــة مباشرة الا انها نبهت الى ضرورة الإصلاح. فطبقت الحكومة البريطانية تدريجيا خلال ثمانين سنة مطالـــب العرائضين ما عدا المادة الأولى ، اذ ظهر عمليا صعوبة إجراء الانتخاب العام في كل سنـــة لأنه يكلف البلاد ماديا وسياسيا ، ويسبب عدم الاستقرار في البرلمـــان والوزارة والبـــلاد

وعملت الحكومة البريطانيـــــة في النصف الأول من القرن التاسع عشر القيام بإصلاحات داخلية منها تحسين أحوال العمـــال فأصدرت عددا من القوانين لتحديـــد ساعات العمل، وأعمار الذين يسمح لهم بالعمل في المصانع ، وتعييـــن مفتشين للمعامل ومنحهم سلطة فرض الغرامات على أصحاب المعامل عند مخالفتهم للقوانين ثم صـــدرت القوانين لاحقاً في الأعوام 1853 + 1874 + 1876 +1891 1908 + 1911 + 1937+1917 نظمت طبيعة العمل وساعاته والأشخاص الذين يعملون فيه.

ومن الإصلاحات الداخلية المهمـــة الأخرى ، إلغاء تجارة العبيد. ففي عام 1807 تقرر إلغـــاء تجارة العبيد في الإمبراطورية البريطانيـــة اعتبار من الأول من كانون الثاني 1808 ، وتأسســت في بريطانيا مئات الفروع طالبـــــت بإلغاء الرق لمخالفته للدستور البريطاني والدين المسيحي. واعترف البرلمان البريطانـــــي بان الرق كان خطا عاما ، لذا فانه من الضـــروري بمشاركة الحكـــــومة والأسياد والعبيد لإنهاء هذه المشكلـــة..

وفي آب 1834 تحرر الملايين من العبيـــد في الإمبراطورية البريطانية وتعاونت الحكومة البريطانية مع الدول الأخـــــرى لمكافحة تجارة الـــــرق

وفي مجـــال تجارة القمح صدر قانون عام 1815 منعت الحكومة البريطانيـــــة بموجبة دخول القمح الوارد من الخارج الى بريطانيا الا اذا وصـــل سعر الربح ثمانـــــون شلنا ، فعند ذلك يسمح بدخوله بدون ضريبة . وكانت الغايـــة من هذا القانون ، تشجيع الزراعـــة والمحافظة على حقـــوق الملاكين والفلاحين ، وفي عام 1828 منع جلب القمح ، وكانت الغاية من ذلك تأييد استقرار سعر الخبز باعتباره يهم جميع السكـــان والطبقات الفقيرة خاصة ، وكذلك تامين دخل ثابت للفلاحيـن وملاكي الأرض..

وفي العام 1838 تشكلت جمعية معارضة القانون القمح ، وأيد العمال وأصحاب المصانع ادعاء الجمعية وعارضهم الملاكون والفلاحون ، وبين التأييد والمعارضـــة الغي قانون القمح في عام 1869 وفي العام التالـــي استعملـــت المكائن الزراعيـــــة فـي

الإنتاج فزاد منتوج القمح العالمـــي ، واخذت الأسعار بالهبـــوط في بريطانيا هذا بقيـــت أعلـــى من القـــارة الأوربيـــة

اما قانون الملاحـــة الذي سن عام 1651 لحماية السفـــن البريطانية من السفن الأجنبيـــة، فقد الغي عام 1849 بعدما أصبحت الإمبراطورية البر تمتلك اكـــبر اسطـول تجاري وحربي في العالم

.

وفي عام 1834 وبهدف حماية الفقراء من سكان بريطانيا صـدر قانون أ الذي تقرر فيه بناء دور الفقراء عند الحاجة، وإعالتهم فيها على شرط ان مستوى الحياة فيها أوطا من مستـــــوى حياة أي عامل يعمل وسمح القانون ترك الدار عند البحث عن العمل أو المباشرة في ممارسته

وفي مجال حرية التجارة فقد اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مالية فست قانون ضريبة الدخل فزادت إيرادات الخزينة كما زادت ونمت الصناعة و وزاد الإنتاج في البـلاد

وأصدرت الحكومة البريطانية التعريفة الكمركية للمحافظة على المصارف الوطنية من جهـــة، وتأمين مورد مالي للخزينة من جهة اخرى . ونظر الصناعة البريطانية وامتياز منتوجاتها الصناعية بالجودة وقلة التكاليف فقه إلغاء أو تخفيض التعريفة الكمركية على الواردات الأجنبية في منتصف التاسع عشـــر، ثم تركت بريطانيا قانون حماية التجارة ، ولكن لم تلغ التعريفة الكمركية المالية لجميـــع الواردات وباتباع سياسة حرية التجارة نمت البريطانيـة ، بينما كانـــت صادراتها 47 مليون في العام 1841 أصبحت مليـــون في العـــام ١٨٧٠.